● أخبار قصيرة

شركة الغاز الوطنية تؤكد على الدور الفريد لإيران في ممر الشمال-الجنوب

تحدّث الرئيس التنفيذي لشركة الغاز الوطنية عن الدور المهم لربط شبكة الغاز الإيرانية بروسيا في إمداد المنطقة والعالم بالطاقة، ووصف موقع إيران في مركز ممر الشمال - الجنوب لإمدادات ونقل الطاقة بأنه فريد من نوعه.وأكد سعيد توكلي على دور إيران بطاقة إنتاجية يومية تزيد على مليار مترمكعب. وأوضح مكانة إيران كأحد الركائز المهمة لموردي الطاقة في المنطقة والعالم، وقال: إن إيران هي المورّد الوحيد للغاز المصدّر إلى العراق، وأحد الموردين الرئيسيين للغاز الذي تحتاجه تركيا، ونخطط لتوسيع خط تصدير وتجارة الغاز مع هذه البلدان.وذكر توكلي: إن روسيا وإيران، باعتبارهما المالكين الأول والثاني لاحتياطيات الغاز في العالم، يمكنهما لعب دور مهم في توفير الطاقة النظيفة للمنطقة والعالم وتوضيح السياسات الدولية المناسبة في هذا المجال. وبحسب توكلي، فإن أحد الأمثلة الناجحة لهذا التعاون هو تشكيل منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، الذي تم تشكيله بجهود مشتركة من إيران وروسيا، فضلاً عن مشاركة الدول الأخرى المصدرة للغاز، ومن المأمول أن تلعب هذه المنظمة دوراً أكثر فعالية في سوق الغاز في المستقبل وتوفر أقصى قدر من الفوائد للدول المصدرة.

إيران ستمتلك أسهماً في بنك «بريكس»

أعلن محافظ البنك المركزي، محمدرضا فرزين، أن إيران تعتزم الانضمام إلى بنك "بريكس" وشراء أسهم فيه. ونقلت قناة "روسيا اليوم" عن فرزين تعليقه على موضوع اجتماع رؤساء البنوك المركزية لدول مجموعة بريكس، حيث قال بأن إيران أبرمت خلال الفترة التي تسلمت أمانة منظمة بريكس، إتفاقيات جيدة مع البنك المركزي الروسي وجرى الإتفاق بين الجانبين حول ربط شبكتي البطاقات المصرفية للبلدين ببعضهما وأوجه التعاون المالي والنقدي بينهما وقد طرحت إيران هذه القضايا على اجتماع المسؤولين الماليين لدول منظمة بريكس، المنعقد في موسكو، وأن بنك التنمية لبريكس والذي أنشئ حديثاً يهدف إلى تحقيق التنمية في دول مجموعة بريكس لأن البنك الدولي يعمل الآن ضمن إطار الأهداف الأميركية والغربية.

صادرات إيران من الأسماك تبلغ ٢١٠ ملايين دولار

أعلن رئيس منظمة الثروة السمكية الإيرانية أن صادرات البلاد من الأسماك بلغت ٢١٠ ملايين دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ في ٢٠ مارس ٢٠٢٤). وقال حسين حسيني: تم تصدير ما قيمته ٢١٠ ملايين دولار من الأسماك من البلاد في النصف الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها ٤٢٪ من حيث الوزن و ٤٠٪ من حيث القيمة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأضاف: أن الإنتاج السنوي من المأكولات البحرية في البلاد يبلغ مليوناً و٤١٨ ألف طن منها ٦٤٠ ألف طن أسماك مستزرعة والباقي يتم صيده من البحر.وأشار حسيني إلى وجود ٣٠ ألف مزرعة مائية و١٢ ألف مزرعة صيد عائمة في البلاد، وقال: ٢٦١ ألف شخص يعملون بشكل مباشر في مجال الثروة السمكية.

قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلباً على التجارة الدولية

خبراء يحذرون من تداعيات سلبية لبرنامج ترامب الاقتصادي

يعتزم ترامب زيادة الرسوم الجمركية على مجمل الواردات بنسبة ١٠-٢٠٪ بحسب المنتجات، وصولا إلى ٦٠٪ للواردات الصينية وحتى ٢٠٠٪ للسيارات المصنوعة في المكسيك

الوفاق/وكالات

يعتزم الرئيس الأميركي السابق والمرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية الاربهابي دونالد ترامب في حال فوزه إعادة الصناعات إلى الولايات المتحدة وخفض كلفة الإنتاج، معولاً على الرسوم الجمركية لتعزيز خزائن الدولة، غير أن هذه الخطط قد تصطدم بواقع أكثر تعقيداً. ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي في نوفمبر/ تشرين الثاني، يحذر خبراء اقتصاديون من أن سياسات الرئيس السابق قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين وتنعكس سلباً على التجارة الدولية، من غير أن تجني الولايات المتحدة منها فوائد مؤكدة.

والهدف المعلن لسياسات ترامب هو الاعتماد على الرسوم الجمركية لزيادة عائدات الدولة واستخدام ذلك كورقة للضغط على بلدان مثل الصين، مع تشجيع الشركات على إعادة مراكز إنتاجها إلى الولايات المتحدة.

وقال ترامب خلال مناظرته التلفزيونية مع منافسته الديمقراطية كامالا هاريس في سبتمبر/ أيلول: "سيتحتم أخيراً على الدول الأخرى بعد مضي ٧٥ عاماً أن تسدد لنا ثمن كل ما فعلناه من أجل العالم". وأعلن الأسبوع الماضي خلال تجمع انتخابي في ميشيغان "الرسوم الضريبية هي برأيي أجمل عبارة".

الرسوم الجمركية

ويعتزم ترامب زيادة الرسوم الجمركية على مجمل الواردات بنسبة ١٠ - ٢٠٪ بحسب المنتجات، وصولا إلى ٦٠٪ للواردات الصينية وحتى ٢٠٠٪ للسيارات المصنوعة في المكسيك.

وبالنسبة للرسوم الجمركية أيضاً، يعتزم ترامب تمديد التخفيضات الضريبية التي أقرت خلال ولايته والتي تنتهي مدتها قريباً، وخفض الضرائب على عائدات الشركات بشكل إضافي. غير أن مكتب "تاكس فاونديشن" للدراسات حذر من أن هذه الرسوم الجمركية المزمعة قد "تبدد فوائد تخفيضاته الضريبية من غير أن تعوض الخسائر على صعيد العائدات الضريبية".

واعتبر برنارد ياروس الخبير الاقتصادي لدى "أوكسفورد إيكونوميكس" أن مثل هذه السياسة قد تتسبب بزيادة التضخم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية أو حتى أكثر إن تم تطبيق الرسوم في مهلة قصيرة.

وسبق أن عانت الشركات من زيادة الرسوم الجمركية التي أقرها ترامب خلال ولايته، غير أن الزيادة المزمعة قد تكون أكبر.

وأوضح كايل هاندلي أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنا في سان دييغو أن "الشركات رأت أسعار وارداتها تزداد، وتكيفت"؛ لكن "إذا أقرت زيادة معممة بنسبة ١٠ - ٢٠٪، فمن غير الوارد أن لا ينعكس ذلك على الأسعار في المتاجر"، ومن المستبعد أن ينجح ترامب في إعادة الإنتاج إلى الولايات المتحدة في المستقبل القريب.

ويشير ترامب إلى أن زياداته الضريبية السابقة لم يكن لها تأثير على التضخم؛ لكن هاندلي اعتبر أن الضغوط التي تسببت بها على سلاسل الإمداد توازي في نهاية المطاف زيادة بنسبة ٢ - ٤٪ في الرسوم الجمركية على الواردات، وأقرت عدة شركات لوكالة الصحافة الفرنسية بأنها اضطرت نتيجة لذلك إلى زيادة أسعارها.

وقدرت دراسة نشرت عام ٢٠١٩ في صحيفة "جورنال أوف إيكونوميل بيرسبكتيفز" أن الرسوم الجمركية كلفت المستهلكين الأميركيين في السنة السابقة ٣,٢ مليارات دولار في الشهر.

التجارة مع الصين

وقد تتسبب خطة ترامب في حال تطبيقها بتقليص حجم التجارة بين الولايات المتحدة والصين ٧٠٪، مع إعادة توجيه مئات مليارات الدولارات من المبادلات أو إلغائها تماماً.وبحسب آدام سليتر من مكتب أوكسفورد إيكونوميكس، فقد أدت التخفيضات الضريبية السابقة عام ٢٠١٨ إلى إعادة توجيه الصادرات الصينية إلى أسواق أخرى، مما أثار "ضغوطاً حمائية إضافية في الدول التي تلقت المزيد من المنتجات الصينية المنخفضة الأسعار".

وأوضح المكتب أن المبادلات التجارية الأميركية قد تنخفض بنسبة ١٠٪ وتتركز أكثر على دول أميركا الشمالية وغيرها من الشركاء التجاريين.

وأورد معهد بيترسون أن تدابير أخرى في خطة ترامب مثل إلغاء قانون "العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة" الذي حظيت به بكين عام ٢٠٠٠، قد تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية. إلا أن ترامب تعهد بالقضاء على التضخم، وهو موضوع يتصدر اهتمامات الناخبين، واعداً بصورة خاصة بخفض فواتير الطاقة إلى النصف منذ عامه الأول في البيت الأبيض.

أغلبها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

٢٦ من أفقر الدول تعاني ديوناً غير مسبوقة منذ ٢٠٠٦

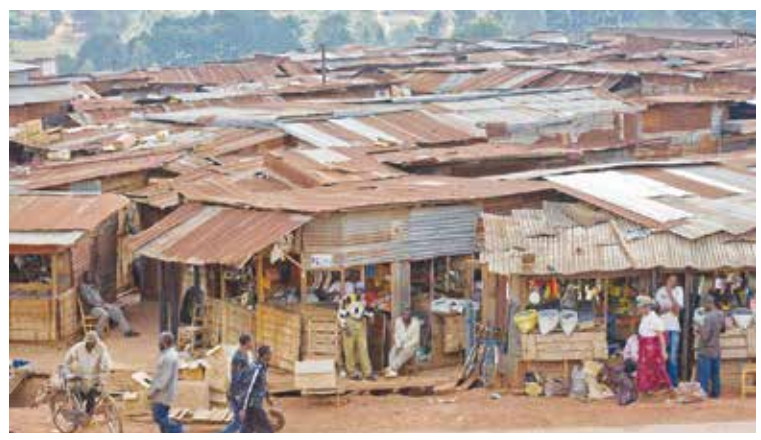

أظهر تقرير جديد للبنك الدولي أن أفقر ٢٦ دولة في العالم، التي تضم ٤٠ في المائة من أكثر الناس فقراً، تعاني أعباء ديون غير مسبوقة منذ عام ٢٠٠٦، مما جعلها أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى.

ويشير التقرير إلى أن هذه الاقتصادات أصبحت، في المتوسط، أفقر مما كانت عليه قبل جائحة «كوفيد-١٩»، رغم تعافي بقية العالم إلى حد كبير، واستئناف مسار نموه.

ويؤكد التقرير، الذي صدر قبل أسبوع من الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، الانتكاسة الكبيرة التي تعرضت لها الجهود الرامية للقضاء على الفقر المدقع. كما يسلط الضوء على جهود البنك الدولي، هذا العام، لجمع ١٠٠ مليار دولار لتجديد صندوق التمويل الخاص به لأفقر البلدان، وهو ما يُعرف بالمؤسسة الدولية للتنمية.

وأشار البنك الدولي إلى أن هذه الاقتصادات الـ٢٦، التي يقل دخل الفرد فيها سنوياً عن ١١٤٥ دولاراً، أصبحت تعتمد بشكل متزايد على منح مؤسسة التنمية الدولية والقروض ذات أسعار الفائدة القريبة من الصفر، مع جفاف مصادر التمويل في السوق إلى حد كبير. وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الاقتصادات ٧٢ في المائة، وهو أعلى مستوى له منذ ١٨ عاماً، حيث يعاني نصف هذه المجموعة إما ضائقة الديون أو تعرضها لخطر كبير. ويقع أغلب البلدان، التي شملتها الدراسة، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من إثيوبيا إلى تشاد والكونغو.

وأضاف التقرير أن ثلثي أفقر ٢٦ دولة إما يعاني صراعات مسلحة أو يواجه صعوبات في الحفاظ على النظام بسبب الهشاشة المؤسسية والاجتماعية، مما يعوق الاستثمار الأجنبي وجميع السلع المصدرة تقريباً، ويعرّضها لدورات متكررة من الازدهار والكساد.

في هذا السياق، قال كبير خبراء الاقتصاد بالبنك الدولي، إندرميت جيل، في بيان: «بينما تراجع معظم دول العالم، كانت المؤسسة الدولية للتنمية بمثابة شريان الحياة لهذه البلدان. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استثمرت معظم مواردها المالية في الاقتصادات الستة والعشرين ذات الدخل المنخفض، مما ساعدها على الصمود، خلال النكسات التاريخية التي واجهتها».

وعادة ما يجري تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، كل ثلاث سنوات، من خلال مساهمات الدول الأعضاء بالبنك الدولي. وقد حققت المؤسسة رقماً قياسياً قدره ٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١. ويهدف رئيس البنك الدولي، أجاي بانجا، إلى تجاوز هذا الرقم بأكثر من ١٠٠ مليار دولار، بحلول ٦ ديسمبر (كانون الأول) المقبل. كما تسببت الكوارث الطبيعية بخسائر أكبر في هذه البلدان على مدى العقد الماضي.

وذكر البنك الدولي أن الكوارث الطبيعية أدت، في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٣، إلى خسائر سنوية متوسطة بلغت ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يزيد بخمس مرات عن المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مما يستدعي استثمارات أعلى بكثير.

وأوصى التقرير أيضاً بأن تبذل هذه الاقتصادات، التي لديها قطاعات غير رسمية كبيرة تعمل خارج الأنظمة الضريبية، مزيداً من الجهود لمساعدتها. ويتضمن ذلك تحسين تحصيل الضرائب من خلال تبسيط إجراءات تسجيل دافعي الضرائب وإدارة الضرائب، فضلاً عن تعزيز كفاءة الإنفاق العام.

وسط ترقب لمؤشرات من «الفيدرالي»

الذهب ينخفض مع صعود الدولار

تراجعت أسعار الذهب، أمس الإثنين، مع صعود الدولار، فيما تترقب أطراف السوق مؤشرات جديدة بخصوص مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وبحلول الساعة ٠٠:٢٢ بتوقيت غرينتش، انخفض الذهب في المعاملات الفورية ٠/٤ في المائة إلى ٢٦٤٦/٧٥ دولار للأوقية (الأونصة) بعد صعوده واحداً في المائة في الجلسة السابقة. ونزلت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/٥ في المائة إلى ٢٦٦٣/٩٠ دولار للأوقية. وصعد مؤشر الدولار ٠/٢ في المائة، الأمر الذي يجعل الذهب أقل جاذبية لحائزي العملات الأخرى.

وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن أسعار المنتجين في الولايات المتحدة ظلت دون تغيير في سبتمبر (أيلول)، وهو ما يشير إلى توقعات تضخم مواتية ويدعم الآراء القائلة إن «المركزي الأميركي» سيخفض أسعار الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل.

والمعدن النفيس الذي لا يدر فائدة يعد استثماراً مفضلاً في أوقات انخفاض أسعار الفائدة. ويترقب المستثمرون أيضاً بيانات مبيعات التجزئة الأميركية المقرر صدورها في وقت لاحق من هذا الأسبوع للحصول على المزيد من المؤشرات حول توقعات أسعار الفائدة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في المعاملات الفورية واحداً في المائة إلى ٣١/٢١ دولار للأوقية. ونزل البلاتين ٠/٩ في المائة إلى ٩٧٦/٢٠ دولار للأوقية. وانخفض البلاديوم ½ في المائة إلى ١٠٤٥/٨٧ دولار للأوقية.